المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵓⵔⵔⴰⵡ ⵓⵏⵎⵓⵍ ⵏ ⵜⵎⴰⵙⵙⵉ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
Conseil Economique, Social et Environnemental

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

النُّهوضُ بالقِراءَةِ، ضَرُورَة مُلِحَّة

إحالة ذاتية رقم 2019/40

ASR-C5-052018-40-6836-ar

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵓⵔⵔⵣⵉⵎ ⵓⵏⵎⵓⵍ ⴰ ⵖⵓⵎⵓⵍ ⴰ ⵖⵍⵍⵓⴹ

Conseil Economique, Social et Environnemental

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

النُّهوضُ بالقِراءَةِ، ضَرُورَة مُلِحَّة

إحالة ذاتية رقم 2019/40

طِبْقـاً للقانـون التنظيمـي رقـم 128.12 المتعلـق بالمجلـس الاقتصـادي والاجتماعـي والبيئـي ونظامـه الداخلـي، قـرر المجلس الانكبـاب، فـي إطـارِ إحالـة ذاتيـة، علـى إعـداد تقريـر حـول النهـوض بالقـراءَة.

وفـي هـذا الإطـار عهـد مكتـب المجلس إلـى اللجنـة الدائمـة المكلفـة بمجتمـع المعرفـة والإعْـلامِ بإعـدادِ تقريـرٍ ورأي حـوْل الموضـوع.

وقـد صادقـت الجمعيـة العامّـة للمجلـس، المنعقـدة بتاريـخ 27 يونيـو 2019، بالإجْمـاع علـى التقريـر الـذي يحمـل عنـوان «النّهـوض بالقـراءة، ضـرورة ملحـة» والـذي اسـتخلص منـه هـذا الـرأي.

ملخص

تشكل القراءة وسيلة للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد. لذلك فإن الإقبال عليها وإتقانها مدى الحياة يعد ضرورة لا غنى عنها.

ويسلط تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول موضوع «النهوض بالقراءة، ضرورة ملحة» الضوء على ما تشهده بلادنا من تراجع للقراءة وللأنشطة المساعدة على تعزيز وإغناء معارف المواطن ومهاراته.

ويعزى هذا الوضع للعديد من العوامل، نذكر منها : غياب بيئة أسرية ومنظومة تربوية تُشجعان على تنمية حب القراءة؛ والعدد غير الكافي للمكتبات المدرسية والمكتبات العمومية وأماكن العيش الخاصة بالنهوض بالقراءة، بالإضافة إلى محدودية الإنتاج الثقافي الوطني.

وقد جرى، انطلاقا من مكامن الضعف المشار إليها، اتخاذ جملة من التدابير والمبادرات، سواء من لدن السلطات العمومية أو الفاعلين بالمجتمع المدني، من أجل النهوض بالقراءة في المغرب. ونذكر في هذا الصدد، الجهود المبذولة في مجال تطوير البنيات التحتية، وبلورة برامج لدعم قطاع النشر والكتاب، وتنظيم مسابقات القراءة وتظاهرات الاحتفاء بالكتاب (المعرض الدولي للنشر والكتاب)، والمشاركة في المباريات والاختبارات الدولية للقراءة (تحدِّي القراءة العَرَبِيّ...).

غير أن هذه المبادرات، على أهميتها، لا تسمح بإطلاق دينامية وطنية فعلية للنهوض بالقراءة داخل المجتمع المغربي.

ومن هذا المنطلق، يوصي تقرير المجلس بِوَضْعِ اسْتْرَاتِيجِيّةٍ وَطَنِيّةٍ مُنَسّقَةٍ، تنفذ بكيفية تدْريجيّةٍ، بِهَدَفِ **تَشْجِيعِ القِرَاءَةِ مَدَى الحياةِ** وفي كُلِّ مَكانٍ. ومن بين المقترحات التي بلورها المجلس في هذا الإطار، نذكر ما يلي :

- تنظيم مناظَرَة وطنيّة حول القِراءَة في وظائفها المُختلفة، في أفق إعْدادِ سِياسَةٍ مُنْدَمِجَةٍ ومُشْتَرَكَة بيْن مختلف الفاعلين المعنيّين؛
- إدراج النّهوض بالقراءَةِ بشكل واضح وصريح ضمن سّياسة التنّمية التُّرابيّة؛
- دعم المجتمع المدني من أجل تنفيذ برنامج على مستوى كل جماعة ترابية، يهدف إلى تشجيع القراءة في مختلف الدعامات؛
- تشْجِيعُ نّشْرِ وتوزيع مؤلفات الكُتَّاب المغاربة من خلال إرساء برامج تشجيعية وتَدَابير تَحْفيزِيّة، مثل منح الجوائز وتوفير الدّعْم لمختلف فئات المؤلفات؛
- إنْشاءُ مَكتباتٍ مجّانيةٍ عبْرَ شبكةِ الإنترنت للنّهوض بِالتُراثِ الثّقافِيِّ الوطني والتُّراثِ العالَمِيِّ.

- تمكين ضعاف البصر والمكفوفين، من الولوج إلى الأرشيفات والأرصدة الوثائقية العمومية بواسطة استعمال تقنية «البْرايل» وتقنيات أخرى بديلة توفرها التكنولوجيا الحديثة.
- إطْلاق مُبادَرَةٍ وطنيّةٍ لتَشْجيعِ المُقاوَلاتِ النّاشِئَةِ المُنخَرِطة في مجالِ خلق أدواتٍ وتطبيقاتٍ رَقْميّة موجهة للنهوض بالقراءة، وذلكَ مِنْ أجْلِ إشراكِ أكبر عَدَدٍ من الأشْخاصِ في عمليّة القراءة، مَعَ أخْذِ حاجياتهم الخاصّة بعين الاعْتبار.

مقدّمة

تشكل القراءة وسيلة للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد. لذلك فإن الإقبال عليها وإتقانها على امتداد سنوات الحياة يعد ضرورة لا غنى عنها. لقد أحدثت التطوُّرات التِّقْنِيّة الجَديدَة تغْييرات هامّة في مُختلف الأنْشطَة المُرْتبطَة بالقراءَة، وَكَذا مُختلف وَظَائفها في جميع المجالات وعلى المُسْتَوَيات الاقْتصَاديَّة والاجْتماعيّة والثّقافية. وإذا كانَ مِنَ الصّحيح أنّ القراءَةَ كفايَةٌ أسَاسيّةٌ، تُكْتَسَبُ داخلَ المَدْرَسَة وذاتُ صلَة بالتّرْبيَة الوَطَنيّة، فَإنَّها تقتضي إشْراكَ مُخْتَلف الفاعلينَ الاجْتماعيّينَ والمُؤسّساتيّينَ من أجل تعزيزها والنهوض بها.

إن مُخْتلف وَظائف القرَاءَة تشهد اليوم تغيرات جراء الثورة الرقمية. وَمِنْ ثَمّ، فَإنَّ هَذَا التَّحَوُّلَ العَميقَ لفعْل القرَاءَة يُعْطي مَعْناه الكامل لفكْرَة «القرائيَّة»، أيْ «القُدْرَةُ على القراءَة والفَهْم واسْتعمال المَعْلُومَة لغايات مُلائمة»[1].

وفي المغرب، وعلى غرار العَديد مِنَ البُلدان الأخْرى، تشيرُ الدّرَاساتُ والأبْحاثُ الميْدانيّةُ إلى أنّ المَغاربَةَ لا يَقْرَأونَ، أو أنّهم على الأَقَلِّ لا يقرأونَ كثيراً، وأنّ عادات القرَاءَة داخلَ الأُسْرَة نادرَةٌ، وأنّ اقْتناءَ الكُتُب لا يُعَدُّ أوْلَويّةً بالنّسْبَة لعَدَد كبير مِنَ المُواطنينَ؛ ولَعَلَّ هذا مِنْ بيْن الأسباب التي أدّتْ إلى إغْلاق عَدَد كَبير مِنَ المَكْتَبَات. أضفْ إلى ذلكَ أنَّ قطاعَ النَّشْر في بلادنا، الّذي لا يُنْتجُ إلّا عددًا متواضعًا مِنَ الإصْدَارات، يُعاني بدَوْره مِنْ عَدَد مِنَ الصّعُوبات. ومِنْ ثَمّ، فإنّ هذه الوضْعيّة الوطَنيّة ينْبغي أنْ تَتَحَسَّنَ، خاصّة أنّ التكيُّفَ معَ القراءَة الرَّقْميّة أو معَ اسْتعمال أدوات رَقْميّة يُعْتَبَرُ انْتقالًا ضَرُوريًّا يتعيّنُ أخْذُهُ في الاعْتبار في هذه الظرفية الصعبة، التي تُفَسِّرُ إلى حدٍّ ما المَيْلَ الضّعيفَ إلى القرَاءَة.

ويتجلّى الهدف العامّ من هذا التقرير في تحليل وَضْعيّة القراءة في المغرب، في عَصْر الثّورة الرّقْميّة، مع الأخْذ في الاعتبار هذه المُقاربَةَ الجَديدَةَ لمُمارَسَتها ولوَظائفها وَآثارها. انطلاقًا من كُلّ هذه الأُسُس، سَعَى المجْلسُ الاقتصاديُّ والاجْتماعيُّ والبيئيُّ إلى تحْديد العَمَليّات المناسبة للنُّهُوض بالقرَاءَة، ومُسَاءَلَة مُخْتلف الفاعلينَ وَصُنّاع القَرَار، من القطاعَيْن العَامّ والخَاصّ، القادرينَ على تطْويرها. كما أنّ التقرير يُجَسِّدُ هَذه العَمَليّات مِنْ خلال اقْتراح تَوْصيّات عَمَليّة كَفيلة بوَضْع اسْتَرَاتيجيّة وَطَنيّة مُنَسّقَة، بصُورَة تدْريجيّة، بهَدَف تَشْجيع القرَاءَة مَدَى الحياة وفي كُلِّ مَكان. ويَنْبَغي ترْجَمَة ذَلكَ إلى مُخطّطات عَمَل للنُّهُوض بالقراءَة تكونُ مُحَدَّدَةً ومُوَجَّهَةً لفائدَة جَميع فئات السّاكنَة.

1 – التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، اليونسكو 2006، وهو تقريرٌ يقف عند الحصيلة المرحلية لتنفيذ الحَمْلة العَشْريّة لمَحْو الأميّة والقرائيّة، ويُحَدِّد أربعة تفسيرات متميزة للقرائيّة:
– القرائيّة باعتبارها مجموعة مستقلّة من القدرات؛
– القرائيّة التطبيقيّة التي تُمارَس في وضْعيّة محدَّدَة؛
– القرائيّة باعتبارها عمليّة تَعَلُّم؛
– القرائيّة باعتبارها نَصًّا.

I. القراءَةُ في المَغْرِب: واقِعُ الحالِ

إنّ التّمَكّنَ من القِرَاءة منذُ سِنٍّ مُبَكِّرَة تكونُ له آثارٌ إيجابيّة على المدى الطويل، ذلك أنّ الأطفالَ الذين يَلِجُونَ التعليمَ الأوّليَّ منْذُ سِنّ الثالثة منْ عُمرِهم، يحْصُلُونَ على نَتَائِجَ أفْضَلَ. كما أنّ الأطفالَ الذينَ ينشؤون في بيئة عائليَّة تَحُضُّ على القراءة، يقومُ فيها الآباءُ في كثيرٍ من الأحْيَانِ بإشْراكِهم في أنشطةٍ قِرائيّةٍ مبكّرة، يكونُ أداؤُهُم أعلى في المتوسِّط.

وتُبَيِّنُ نتائجُ بحْثٍ ميدانيّ أُجْرِيَ سنة 2016[2]، أنّ 48.2 في المائَة من الأشْخاص المُسْتَجْوَبينَ لا يقرؤون الجرائد، مقابلَ 15 في المائة ممَّنْ يقْرَأونَها بكيْفيّة يوميّة، كما أن 10.6 في المائة من المستجوبين صرحوا بأنهم لا يقرأون الجرائدَ إلّا نادرًا، في حين نجد أن 26.2 في المائة يقرأونَها تقريباً مرّتيْن في الأسْبُوع. بالإضَافَة إلى ذلك، فإنّ 64.3 في المائة من المَغَارِبَة لَمْ يَشْتَرُوا كتاباً واحداً خلال الاثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا التي سَبَقَتْ هذا البَحْثَ الميْدانيَّ، مُقابلَ 35.7 في المائة اشْتَرَوْا الكتب خلال الفترة نفسها.

في مُسْتوى آخر، تكشفُ نتائجُ تقرير مؤشر القراءة العربي لسنة 2016[3] أنّ المَغاربَةَ يُخصّصونَ 57 ساعة فقط من وقْتِهم للقراءة خلالَ السّنة. علما أن المغرب يفوق المعدل المتوسّط المسَجَّل على صعيد العالم العربي، والذي يبلغ 32.24 ساعة في السنة. أمّا بالنِّسْبَة للنّفقات المُخَصَّصَة للقراءة، فإنّ البَحْثَ الوطَنِيّ حول الاسْتهلاك ونفقات الأُسَر في المغرب، الذي أجرَتْهُ المنْدُوبيّة السّاميَةُ للتخطيط في 2013-2014 على الصّعيد الوطني (لم يَكُنِ الهَدَفَ من هذا البَحْث الميدانيِّ هو موضُوعُ القراءَة على وَجْه التَّحْديدْ) يُشير إلى أنَّ المَغاربَةَ ينفقون 2.8 في المائة و6.6 في المائة من ميزانياتهم على «التعليم» و«الثقافة والتّرفيه» على التّوالي[4]. بالإضافة إلى ذلكَ، فإنّ أقلَّ من 3 في المائة من الأطفال الذين تتراوَحُ أعْمارُهُمْ ما بَيْنَ 7 و14 سَنَةً يقرأون، بَيْنَمَا يَقْضُونَ ما مُعَدَّلُهُ ثلاثَ ساعاتٍ في اليوم في مُشاهدة التلفزيون.

لذلك، فإنّ الوَسَط السُّوسْيُو-اقتصاديّ، الذي من المفترض أن يَلْعَب دَوْرًا هامًّا في قضية القراءة، لا يشجع في الغالب على الإقبال على هذه الممارسة، حَيْثُ إنّ 38 في المائَة فقط من التّلاميذ المَغَارِبَة يتوفّرُونَ على بَعْض مَصَادِر القِرَاءة في بيوتهم، مُقابل 61 في المائة لا يتوفّرون على هذه المصادر القرائيّة. كما أنّ هناكَ عواملَ سوسيو-اقتصادية أخرى تَعُوقُ تنمية القراءة منها ظروف السّكن والنقل العُمُومِيّ والفضاءات العموميّة غَيْر المُلائمَة للقراءة.

إنّ عَرْضَ ومناقشةَ وضْعيّة المَنْظُومَة التّعْليميّة المَغْربيّة لا يَنْدَرِجُ ضِمْنَ انْشغالات هذا التقرير، ومع ذلكَ، يصعُبُ النّهُوضُ بالقراءَة دون إثارة دور المدرسة. ففي المدرسَة يتعلّم الطفل كيفية التعرف على الحروف الهجائيّة وعلى تركيبها في كلماتٍ، علاوَةً على فَهْم نُصوصٍ أكْثَر تعْقيدًا.

2 – المُمارَساتُ الثّقافيّة للمغارِبَة، دراسَة من إنْجازِ عائشة نوري ومحمد السموني، خلال الفترة ما بيْن 17 دجنبر 2015 و30 يونيو 2016، جمعية جذور، 2016.

3 – مؤشّر القراءة العربي 2016، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية. بواسطة مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.

4 – المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول الاستهلاك ونفقات الأُسَر في المغرب، الذي شمل على الصعيد الوطني عينة من 16.000 أسرة، خلال الفترة ما بين يوليوز 2013 ويونيو 2014. وحسب آخر بحث ميداني أنجزته المندوبية السامية للتخطيط بعنوان: المؤشرات الاجتماعية للمغرب، 2018، ص. 80، فإنَّ المغْربيّ البالغ من العُمر 15 سنة فما فوْق يقضي، في المتوسط، ساعتيْن وَ4 دقائق أمامَ شاشة التلفزيون، أيْ 33.6 في المائة مِنْ وقت فراغه. بينما لا يُكَرِّسُ لممارسة الرياضة والقراءة سوى دقيقتيْن فقط في اليوم الواحد، لِكُلٍّ منهما.

وَلِلْإِشارَة، فإنّ نتائِجَ الدِّراسَة الدّوْلِيّة لتقويم تطوّر الكفايات القِرائِيّة (PIRLS)، والتي تقيس الكفايات في مجال القِراءَة المدرسيّة، قدْ وَضَعَتْ في نسختها برسم سنة 2016 روسيا في صَدَارَة التّصنيف الدّوْلِيّ، تليها سنغافورة وهونْغْ كُونْغْ. ويحتلُّ المغربُ في هذا التّصْنيف العالَمِيِّ المَرْكَزَ 48، متقدّماً على مصر (المركز 49) وجنوب أفريقيا (50 المركز). وَمَعَ ذلك، تنبغي الإشارَة إلى أنّ النّتيجَةَ التي حَصَلَ عليْها المغربُ قد تحسّنتْ بالمُقارَنَة مع سنة 2011.

وبهَدَف تجاوز هذه الوضعيّة، أَقْدَمَت وزارَةُ التربية الوطنية على إطْلاق مَشْرُوع «القراءة من أجل النّجاح»، بفريق عَمَلٍ يتكوّن من أربعينَ شخصًا، مدعوم بِخِبْرَةٍ وَطَنِيّة ودوليّة؛ وذلكَ في إطار الرُّؤْيَة الاسْتراتيجيّة للإِصْلاح 2015-2030 للنهوض بالتربية والتّكوين.

وبخُصوص المكتبات المدرسية، فإنَّ جُزْءاً كبيراً من المَكْتبات والخِزَانَات الوَسَائطيّة ومراكز التوثيق داخلَ المُؤسّسات المدْرسيّة والثانوية لا تتوفّر على ما يكفي من موارد القراءة. وحتّى عندما تكونُ الكُتُبُ موجودة ومتوفّرَة، فإنّه لا يَتِمّ اخْتيارُها مِنْ طَرَف أطر مكتبية وتربوية متخصصة بما يستجيب للحاجيات التعليمية للتلاميذ.

أما أماكن العيْش، فهي لا توفر في الغالب بيئة ملائمة لممارسة فعل القراءة.

على صعيد آخر، تُوجد في بلادنا 609 مكتبة عموميّة، جزءٌ كبير منها أُنْشِئَ بِشَرَاكة مَعَ الجَماعَات المَحَلّيّة وَالجَمْعِيّات وَمُؤسّسَة مُحَمّد الخامس لإعادة إدماج السُّجناء. غير أن هذه المكتبات تظل، سواء بالنظر لعَدَدِها أو جوْدة خدماتها، دُونَ مستوى الاستجابة للتحديات التي يواجهها المغرب في هذا المجال، كما أنها غير متلائمة مع المعايير الدّوْليّة. وتتوفّر هذه الشبكةُ من المكتبات على ما مجموعُهُ 1.558.400 عُنْوان، وعلى طاقة استعابية تَصِلُ إلى 12.200 مقعد لـ 109.472 منخرطاً. ومع ذلك، لا يقدّمُ الدليلُ الذي نَشَرَه قطاع الثّقافة معلومات دقيقةً عن كلّ مكتبةً مِنَ المَكتبات. كما لا يوجد تقريرٌ عنْ نشاطِ المَكْتبات العُمُوميّة يسْمَحُ بتقييم عَمَلِهَا.[5]

كما بَذَلَت المكتبة الوطنية للمملكة المغربية (BNRM) جُهُودًا لا يُسْتهانُ بها لتعْزيز رَصيدها الوَثائقيِّ وإبْرَازه بكيفيّة لائقَة. وفي هذَا السّياق قامَتْ برَقْمَنَة أكثر منْ 4.600.000 صَفْحَة من المَخْطُوطات خلالَ الفترة ما بيْن 2012 و2016، مُساهمَةً بذلكَ في إثراء المكتبة الرّقميّة لبلادنا، التي تَضُمُّ أيضًا 550.000 صفحةً رقْميّةً من دَوْريّات ومونوغْرافيّات. من ناحية أخرى، تعد المكتبة الوطنيّة فضاءً للتبادُل الثقافي وللقاءات بَيْنَ مُختلف الحَسَاسيّات الفكْريّة والثقافية. ومن بيْن المكتبات المفتوحَة في وجْه العُمُوم، مؤسّسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية. وهي مُؤَسّسَةٌ انطلقتْ منذ 12 يوليُوز 1985، بصفتها جمْعِيّةً مغربيّةً غيْرَ رِبْحِيّةٍ ذاتِ مَنْفَعَةٍ عُمُوميّة، تعمل على تطوير البُحوث في العُلوم الاجتماعية والإنسانية.

إنّ المَكْتبات العُموميّةَ في المغرب تحتاجُ إلى دعْم وتعْزيز، وذلكَ لدورها في مجال النُّهُوض بالقراءَة ومُحارَبَة الأُمّيّة والجَهْل. كما أن المكتباتُ تشكل، بفَضل ما تتيحه من فضاء موات لممارسة واكتشاف العديد من الأنشطة المرتبطة بالقراءة، هي الوسيلة المناسبة للنهوض بثقافَة القِرَاءَة ولخَلْق بيئة قِرائيّة مستدامة.

5 - تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتيْ 2016 و2017.

في مجال النّشْر على الصّعيد الوَطَنيّ، يُمَثِّلُ النّشْرُ على نَفَقَة المُؤَلِّف 26 في المائة من الإنْتاج المطبوع. وقدْ أشارَ التقريرُ الأخيرُ (2017–2018)، الصّادرُ عن مؤسّسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانيّة، عنْ وضْعيّة النّشْر والكتاب في المغرب (في مجالات الأدَب والعُلوم الإنسانية الاجتماعية) إلى أنّ عَدَدَ العناوين الصّادرَة على نفقة المؤلف يبلغ 794 عُنوانًا، الأمْرُ الذي يؤدّي إلى تقليص حُظوظ تَوْزيعها على نطاق واسع، حيْثُ إنّ بَعْضَها لا يَتَجاوَزُ مَجالُ انْتشارِه مَدينَةَ المُؤَلِّف أو دائرَةَ مَعارِفِه. وفي السّياق ذاته، يُشيرُ اتحادُ كُتّاب المَغرب إلى أنّ العَديدَ مِنَ المُؤَلِّفينَ، بمن فيهم مؤلفين متمرسين، يَضْطرّونَ إلى إصْدار كُتُبِهِمْ على حسابِهِم الخاصّ.

وبالنسبة لمهنيّي النّشْر، فإنّ الإمكانات الماليَة المحدودة والصُّعُوبَات التِّجَاريّةَ التي تُعاني منْها دُورُ النّشْر، وَقِلَّةَ الكتابات أو المشاريع ذات جودة، وَمَعاييرَ اخْتيَار مشاريع المؤلفات التي لا تأخُذُ في الاعْتبار في كثيرٍ مِنَ الأحْيان قيمَةَ النُّصُوص المُقَدَّمَة، كُلُّها عَوامِلُ تُشَكِّلُ مَصْدَرَ قَلَقٍ وإحباط.

يُشيرُ المهنيّونَ الذينَ تم الإنصات إليهم من قبل المجلس، إلى أنّ عَدَدَ المَكْتبات المهنية في العاصمَة الاقتصاديّة الدار البيضاء عَرَفَ تراجُعًا كبيراً، حيثُ انتقلَ منْ 65 مكتبة سنة 1987 – وهي السنة التي عرفتْ انطلاقَ المعرض الدّوْليّ للنَّشْر وَالكتاب – إلى 15 مكتبة سنة 2016. كما أشارَ المهنيّون إلى أنّ واحِدَةً مِنْ أبْرَز المكتبات المهنية التي ما زالتْ نشيطةً في الرّباط قدْ تراجَعَ رقْمُ مُعَاملتها السّنوي بنسبة 25 في المائة خلالَ الفتْرَة ما بَيْن سَنَتَيْ 2012 و2017. ذلكَ أنّ نشاطَها يعْتَمدُ بشكْلٍ أسَاسيّ على المَبيعَات خلالَ الدّخول المَدْرَسيّ، والتي تُمَثّلُ 30 في المائة من رقْم مُعامَلَتها السَّنَويّ.

كما يَتَأَثَّرُ نَشَاطُ المَكْتَبَات المهنية بشَكْلٍ خاصٍّ بظَاهرَة مُتَاميَة ما فَتئَتْ تَتَطَوّرُ في تَجاهُل للمقتضيات القانُونيّة التي تؤطر حَقَّ الملْكيّة الفكْريّة. يتعلّقُ الأمْرُ بالقرْصَنَة والاستيراد غَيْر القَانُونيّ للكُتُب وتَسْويقِهَا بأثْمنَةٍ زهيدةٍ بواسطة شبكة مُوازيَة من الباعة غير النظاميين.

في مجال دعم الكتاب الذي يشرف عليه قطاع الثقافة، اسْتفادَ، برَسْم سَنَة 2018، ما مَجْموعُهُ 552 مشروعًا من أصل 943 ملفًا قُدِّمَ للدَّعْم، بمَبْلَغ إجْماليٍّ قَدْرُهُ 9 ملايين درهم. وتَجْدُرُ الإشارَة إلى أنّ بَرْنامَجَ دَعْم الكُتُب، الذي انْطلقَ سنة 2014، يرمي إلى توْفيرُ الدّعْم للمشَاريع الثقافيّة في مَجَال الكتَاب، وَمُصاحبَةُ قَطاعَ النَّشْر في بلادنا، وَكَذا تعزيزُ مَنْشُورات وكُتُب المُؤَلِّفين المَغاربة، إضافَةً إلى مُواكَبَة صنَاعَة الكتَاب والنّشْر، والمُساهَمَة في جَعْل الكتَاب مُتاحًا للْجَميع. وقد كشفَتْ عَمَليّةُ افتحاص لعَيّنَة مِنْ ملَفّات بَعْض المُسْتفيدين من الدّعم أنّ الوزارَةَ لَمْ تضع مساطر لتتبع مدى الالتزام بتطْبيق البُنُود المَنْصُوص عليْها في عُقُود الاسْتفادَة من الدّعم[6].

ويُشيرُ مِهْنيّو القطاع إلى أنّ هناك 60 دارًا للنَّشْر في المغرب منْها حواليْ 20 داراً تُزاولُ نشاطَها بكيفيّة مُنْتَظمَة، وتنشر ما لا يقلّ عن 15 عنواناً سنوياً. ولا يزالُ أغلب النّاشرينَ يتمرْكَزُون في المحَوَر المُمْتَدّ بيْن مدينتيْ الرباط والدار البيضاء، وذلك بنسبة 63.45 في المائة.

كَمَا أنَّ نسْبة سَحْب الكُتُب المَنْشُورَة ما زالَتْ مُتَدنية، حَيْثُ يُشيرُ مهنيُّو النّشْر الّذينَ أنْصَتَ إليْهم المَجْلسُ إلى أنَّ مُتَوَسِّطَ السّحب تراجَع مِنْ 2.000 نُسْخَة مُنْذُ بِضْع سَنَوات إلى 550 نُسْخَةً حاليا. وغالباً ما يقْتَصرُ النَّشْرُ على إصْدار طَبْعَةٍ واحِدَةٍ فَقَط.

6 – تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016 و2017.

الصّحافةُ المكتوبَةُ لم تسْلَم بدوْرِهَا مِنْ أزْمَةِ القِرَاءَة، حَيْثُ تُؤَكِّدُ الأرْقامُ الصّادِرَةُ مُؤَخَّراً عَنْ مَكْتَبِ مُرَاقبَةِ تَوْزيعِ الصُّحُفِ (OJD–Maroc) التّرَاجُعَ المَطَّرِدَ لِمَبيعاتِ الصُّحُفِ المَكْتُوبَةِ.

وَلا شك أنَّ هذا التَّرَاجُعَ الذي تعيشُهُ الصّحافةُ المكتوبَةُ يُعْتَبَرُ ظاهِرَةً دولية تشهدها العديد من البلدان. ويُعزى ذلكَ، في جانبٍ مِنْهُ، إلى ظهورِ التكنولوجيا الرَّقميةِ والمُنافَسَةِ التي باتَ يُشَكِّلُها الأنترنت والصّحَافَة الإلكترونية.

وتعتبر وسائل الإعلام معنية أيضا بقضية النهوض بالقراءة. ورغم وجود بعض البرامج الثقافية المختصة، ينبغي تعزيز ومواصلة الجُهُودَ المَبْذولَةَ مِنْ أجْلِ إعْطاءِ القِراءَةِ والنّهوضِ بها مكانَةً ذاتَ أوْلَويّة داخل المَشْهَد السَّمْعِيّ البَصَرِيّ المَغْرِبِيّ.

في المغْرب، لا يمكنُ للمَرْءِ إلاَّ أنْ يلاحِظَ قِلَّةَ الجَوَائِزِ المُخَصَّصَةِ للكتاب. فعلى المستوى المُؤَسّساتِيِّ، هناكَ جائِزَةٌ واحِدَةٌ فقط تُشكِّلُ مَوْعِداً سَنَوِياً، يتمُّ الاحتفالُ بِهِ في الأوْسَاطِ الثَّقافِيّةِ المَغْرِبِيّة، كما يُعَدُّ مُناسبةً للحِفَاظِ على الكِتَابِ المَغْرِبِيِّ. ويتعلّقُ الأمْرُ بجائِزَةِ المغرب للكتاب، وهي جائِزَةٌ أدبيّةٌ تَمَّ إحداثُها في 27 شتنبر 1962، إذ أصْبَحَت الأداةَ الرّئيسيّةَ لنشْرِ الكِتابِ ودَعْمِه. وفي هذا الصّدَدِ، تشمل نسخة 2018 من هذه الجائزة الأصناف التّاليةَ: العُلوم الإنسانية والاجتماعيّة، والدّرَاسات الأدبية والفنية واللسانية، والشِّعْر والسّرْديّات والمحكيات (الرّواية والتّاريخ والمَسْرَح)، والترجمة، والإبْدَاع الأدبي الأمازيغيّ، والدّراسات في مجال الثقافة الأمازيغيّة، وكُتُب الأطفال والشباب.

فضْلاً عنْ ذلك، يُعَدُّ المعرضُ الدوليُّ للنشر والكتاب، الذي نظِّم لأول مرة في سنة 1987، حدثاً يروم الترويج للكتاب والقراءة، فضلاً عن تنمية التنشيط الثقافي. ويُعتبر هذا الحَدَثُ الهامُّ فُرْصَةً للجُمْهورِ المَغْرِبِيّ مِنْ أجْلِ الاطّلاعِ على أحْدَثِ الإصداراتِ والالتقاءِ بمؤلِّفي الكُتُب. وبالإمْكانِ تعزيزُ نجاحِ المعرض الدولي للنشر والكتاب إذا ما حرص مُنَظِّمُوهُ على جعْلِه منتدًى سنوياً حقيقياً للتبادُلِ والنهوضِ الفِعْلِيِّ بالقراءة؛ ومن ثمَّ سيكونُ مناسَبَةً لتداوُلِ الكِتاب وغيْرِهِ مِنْ دَعاماتِ القراءة، كما سيُمَكِّن الكُتّاب من جلب اهتمام أكبَرِ عَدَدٍ مُمْكِنٍ من القُرّاء.

ومن جهة أخرى، تضطلعُ المعاهِدُ والمراكزُ الثقافيةُ الأجنبية العاملة بالمغرب بِدَوْرٍ هامٍّ في تعزيز الولوج إلى اللغات وأنشطة الترفيه الثقافي والقراءة. بيد أنّ أنشطتها تقتصر على المُدُن الكبرى. كما أتاحَ التعاوُنُ بين المغرب وفرنسا إطلاقَ «مَشْرُوعِ دَعْمِ القراءة العُمُومية» في بداية سنوات 2000، بفضْلِ صندوق التضامن ذي الأولويّة.[7] وهكذا، تَمّ افتتاحُ عشْرين مكتبة وَسَائِطِيّة في المراكز الكبرى للجهات، مِنْ أجلِ النُّهُوض بالمواقع الثقافية للقرب. وفضلاً عن ذلك، شرع قطاع الثقافة، سنة 2012، في بناءِ فَضَاءاتٍ ثقافيّةٍ وَتَرْفيهِيّةٍ وفضاءاتٍ مُخَصَّصَةٍ للقِرَاءةِ لفائِدَةِ الشّبابِ في العَديدِ من المُدُنِ والجمَاعاتِ القَرَوِيَّةِ.

7 – صندوق التضامن ذو الأولوية (FSP) هو برنامج للدعم العمومي من أجل التنمية تتولى تنفيذه وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية ويهدف إلى تمويل المشاريع أو البرامج التنموية في المجالات المؤسسية والاجتماعية والثقافية وذات الصلة بمجال البحث، في البلدان المنتمية إلى «منطقة التضامن ذات الأولوية» والتي تضم نحو 60 بلداً من أقل البلدان نمواً من حيث الدخل وغير القادرة على الولوج إلى أسواق الرساميل والتي يقع معظمها في إفريقيا ومنطقة الكاريبي. وتنتمي البلدان المغاربية إلى هذه المنطقة منذ 2001. ويركز هذا البرنامج على دعم المشاريع القائمة على مقاربة تشاركية والممتدة على سنوات متعددة والمستجيبة لسياسة الصالح العام.

وفي إطارِ **مشروع القراءة من أجل النّجاح**، المعتمَد من قبل قطاع التربية الوطنية، انْطَلَقَتْ تَجْرِبَةً أولَى ما بيْنَ سَنَتَيْ 2015 و2016، لفائدة المستويين الأوّل والثاني ابتدائيّ في 90 مؤسَّسَة للتعليم الابتدائي. وبالنظر إلى النتائج التي اعتُبرتْ مُرْضِيةٌ، والتي تم الوقوف على بعضها بعد مُرُورِ سِتّة أو ثمانية أسابيع من بدْءِ المشروع، فسيتم تعميم هذه التجربة خلال الموسم الدراسي 2018-2019. وبالإضافة إلى ذلك، سيوسع القطاع الوصي نطاق المشروع ليشمل المستويين الثالث والرابع من التعليم الابتدائي.

علاوة على ذلك، انخرط قطاع التربية الوطنية في مشروع «تحدِّي القراءة العَرَبِيّ»، وهي مبادرةٌ من دولة الإمارات العربية المتحدة تهدفُ إلى تنمية حُبِّ القراءة لدى جيل الأطفال والشباب في العالم العربي. وفي سنة 2018، فازت الطّفلة المَغْرِبيّة مريم أمجون، البالغة من العُمْرِ تسع سنوات، بالجائزة التي تُمْنَحُ في إطار مشروع تحدّي القراءة العربي. وتم تنظيم هذه المسابقة في العديد من الدُّول العربية لانتقاء المُرَشّحين من أجل المشاركة في المرحلة النهائية للجائزة في دبي بالإمارات العربية المتحدة. وكانت التّلْميذة المُتَوَّجَة بالجائزة قدْ نَجَحَتْ في قراءة وتلخيص محتوى 50 كتابًا في إطار المسابقة التي نُظِّمَتْ على الصّعيدِ الوَطَنِيِّ.

كما أنَّ الأكاديميّات الجِهَويّةَ للتربية والتكوين تنظِّمُ عددا من الأنْشِطَةً قَصْدَ النُّهُوضِ بالقراءَة، حيث تعمل بشكل خاص على الإشراف على مشاركة العديدُ من المؤسَّساتِ التعليميةِ في جميعِ أنْحاءِ المَمْلَكَةِ في مَشْرُوعِ «تَحَدّي القراءة العربي». ويتم تنفيذ بعض أنشطة الأكاديميات بمشاركة المجتمع المدني. ومَعَ ذلِكَ، لا يزال نطاق هذه المبادرات محدودا، كما أن أنشطة الأكاديميّات الجهوية للتربية والتكوين لا تتبع من سياسة واضحة المعالم ومرتكزة على تحقيق النتائج، وذلك في غياب خطة عمل مُحَدَّدَة ونظام للتقييم.

على صَعيدٍ آخَرَ، تتولّى وزارةُ الأوقاف والشؤون الإسْلامية منذ سنة 2000 تنفيذ برنامج لمحو الأمية بالمساجد. ويستهدفُ هذا البرنامجُ المواطناتِ والمُواطنينَ الّذينَ لم يلتحقوا بالمدرسة أو غَادروا صُفوفَ الدراسة مبكرا.

وبكُلّ تَأكيد، لا يخْلو هذا البرنامج الخاصّ بمَحْوِ الأمّيّة من طموح، غير أنّ مُساهَمَتَه في النُّهوض بالقراءة سَتَكُون أكْثَرَ نجاعَةً من خلال مُعالَجَة بعض أوجه القصور كالتالي:

- العمل بشكل تلقائي ومنتظم على إنْجاز دراساتٍ عِلْمِيّة مِنْ أجْلِ تحْديدِ الحاجيات الخاصّة للمتعلمين وتوفير برنامج يلائم خصوصيات كل فئة؛
- وضع لوحة قيادة تتضمن مؤشرات واضحة وشفافة لتقييم أداء البرنامج وقياس الأثر الحقيقي على المتعلمين وعلى دينامية التنمية في البلاد؛
- تقوية مستوى الابتكار (باعتماد الأدوات والتطبيقات الرقمية مثلا)؛
- تعزيز مشاركة الرجل في هذا البرنامج مقارنة مع النساء.

على صعيد آخر، أضحت الوكالةَ الوطنيّةَ لمحاربة الأميّة، المُحْدَثَة سنة 2013، هي المؤسّسة الوطنية المكلفة بمعالجة إشكالية الأمية.

وتتمثل المهام الرئيسية للوكالة الوطنية لمحاربة الأمية في وضع استراتيجية وطنية لمحو الأمية وتنسيق التدابير المتخذة من لدن مختلف الفاعلين في هذا المجال. وتتمثل الغاية من ذلك في تخفيض معدل الأمية في المغرب، الذي يصل، وفقاً لأحْدَثِ الأرْقام الصّادرةِ عن المنْدوبيّة السامية للتخطيط، إلى 32 في المائة من السُّكّان البالغين 10 سنوات فما فوق (44.7 في المائة في الوسط القروي). ومن الصّعبْ في الوقتِ الرّاهِنِ إجراءُ تقييم لحصيلة أداء مؤسَّسَة فتية كالوكالة الوطنية لمحاربة الأمّيّة، التي تطلب منْها إرساء هياكلها بعض الوقتْ، علماً أنها تتوفر على مواردَ بَشَرِيّةٍ ومالية محدودةٍ.

وبموازاة مع ذلك، ثمة عدد من المبادرات الرامية إلى التشجيع على القراءة. وقد سبق لقطاع الشباب أن أطلق في هذا الصدد مبادرة «زمن الكتاب»، وهي مبادرة كانت ترمي إلى جَمْع عددٍ من الكتب قصد تَزْويدِ مَكْتَبَاتِ دُورِ الشباب.

كما تسْعَى بعضُ المنظّمات غيْر الحكومية والمواطنين إلى تطوير ثقافة القراءة، عبْرَ القيام بأنشطة تحسيسية وعمليات لتوزيع الكُتُب. وتجدر الإشارَة هُنا، على سبيل المثال، إلى الجمعية المغربية للتضامن والتنمية المستدامة، وهي جمعية تتكوّن من طلَبة كلية العلوم بالرّباط وتعمل في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فقدْ بادَرَتْ هذه الجمعية إلى تمْويلِ تجْهيزِ قاعَةٍ ثقافيَةٍ بالجماعَةِ القَرَوِيّةِ سيدي موسى المجْدوب (عمالة المحمّدية) تتكوّنُ من ثلاثة فضاءاتٍ: فضاء للقراءة، وفضاء للمسرح ولعرض الأفلام، وفضاء للورشات. وفي هذا الإطارِ، قامتْ الجمْعيّة منذ تأسيسها ببِنَاءِ ثَمَانِي مَكْتبات مدرسيّةٍ وخمْسِ مكتباتٍ عموميّةٍ صغيرةٍ وخمْسِ مكتباتٍ بِدُورِ الطّالبِ. كما نظّمت عدّة دورات تكوينيّة، بالإضافة إلى أنشطة حول قراءة الكتب. وقد ساعدتْ هيئاتٍ أخرى على إنشاء 39 فضاءً للقراءة في المدارس القرويّة ومكتبتيْنِ مَدْرَسِيّتيْنِ.

وبخُصُوصِ المبادرات الرّامية إلى تحسيس المواطنين بالقراءة في وسائل النقل، نُشير إلى مُبادرة «قْرَا تَوْصَلْ»، التي أطلقتها جمعية «رواد مغرب الشباب» بالتّنْسيقِ مَعَ شركة كازا ترامواي. وهي مبادرة تَرومُ تشْجيعِ القراءة لدى رواد خطوط الترام بالدار البيضاء من خلال وضع رصيد هام من الوثائق يضم 5000 من الكتب والجرائد والمجلات رهن إشارتهم بالمجان بتمويل من شركة الترامواي. ومن بين المُبادَرَاتِ كذلك التي تعمل على النّهوض بالقراءَة، نشير إلى شبكة القراءة في المغرب، وهي شبكة من الجمعيّات غير الحكومية تأسّستْ سنة 2013، وَتَعْمَلُ على دَعْم وتعْزيزِ الكتابِ والقراءة بالمغرب. كما تُنَظِّمُ الشّبَكَةُ كلّ سنة «الجائزة الوطنية للقراءة» التي تهدف إلى «تبويء القراءَة المكانة التي تستحقّها في المجتمع».

وفي مجال التحسيس بالقراءة خلالَ فصْل الصّيف، لا بدّ من الإشارَة إلى مُبادَرَتيْن رائدتيْن بمدينتيْ الجديدة وأكادير. حيْثُ يتمّ سنويا تنظيم فعّاليّات المكتبة الشّاطئيّة لتشجيع القراءة وتوفير الكتب للمُصطافين. وبهذه المناسبة يتم توفير المئات من الكتب وتنظيم العديد من حلقات النقاش.

أمّا بالنِّسْبة لتجْرِبَةِ شَبَكة المقاهي الأدبيّة بالمغرب، فقد تم افتتاح سبعة مقاهي أدبية منذ يونيو 2015 ووصل عددها حاليا إلى 32 مقهى. وتُمَكِّن هذه المقاهي الأدبية روادها من الانفتاح على الأنشطة الثقافية وتسعى إلى تقريب جمهور غير متعود على القراءة من الكتاب والشأن الثقافي. على صعيدٍ

آخَرَ، تمكّنت جمعيّة رؤى بشراكة مع قطاع الاتصال، في سنة 2014، من تدشين فضاء يوفر المطبوعات والمنشورات بطريقة «برايل» لفائدَة المَكْفوفين وضِعَاف البصر[8]، وذلك في إطار تنفيذ مُقتضيات ملحق الاتفاقية المُوَقَّعَة بيْن قطاع الاتصال وجمعية «رُؤى» في نونبر 2014. ويوفّرُ هذا الفضاءُ، الموارِدَ البَشَريّةَ واللوجيستيكيّةَ الكفيلةَ بتيْسير اسْتفادة المكْفوفينَ وضِعَاف البَصَر من المطبوعات والمنْشُورات الصّادرة بطريقة «بْرايْل». ويأتي إحداثُ هذا الفضاء تفعيلاً لمُعاهدة مراكش الموقعة في 27 يونيو 2013، الخاصّة بالاستثناءات المُطَبَّقَة على حُقوق الملْكيّة الفكريّة لفائدة ضِعاف البَصَر والمكفوفين. كما تؤكّدُ دراسةٌ أجْرَتْها الجمعيّةُ المغربيّةُ لتأهيل المُعَاقين بَصَريًّا (AMARDEV) أنّ الأبْجَديّةَ عنْ طريق اللمْس هي أداةٌ رئيسيّةٌ لاستفادة هذه الفئة.

إنَّ تجْرِبَةَ المُجتمع المَدَنيِّ في مَجالْ القِرَاءَة تُعدّ تَجْرِبَةً غَنيّة بمَا يكْفي لتعبيد الطريق أمام مبادرات مستقبلية. كما أنّ هذه التَّجْرِبَة تتطلّبُ تقييمًا موضوعيًا وتوسيعاً لنِطَاقها. علاوَةً على أنّها تستحق الدّعم من طرف الدولة والقطاع الخاصّ على حدٍّ سواء. إنَّ الشراكة الثنائية أو الثلاثية (بيْنَ الدّوْلَة والقِطاع الخَاصّ والمُجْتَمَع المَدَنيّ) من شأنها التحفيز على النُّهُوض بالقِرَاءَة.

إنَّ اسْتِعْمالَ الأدَوَات الرّقْميّة هو طريقةٌ جديدةٌ للقراءة، مُوَجَّهَة نحو نصوص قصيرة (بَلْ قصيرة جدًا في بعض الشّبَكات الاجتماعيّة)، مُرَكَّزَة وذات اهْتمام مُباشر وَفَوْرِيّ بالنّسْبَة للقارئ. كما أنّ المُحْتويات الرّقْميّة هيَ في غالب الأحيان عبارَةٌ عَنْ مَزيج مِن النُّصُوص والوسائط التي تَتَمَيّزُ بتوفُر مكوِّنات الصّوت والصورة والفيديو. وهكذا، فإنّ مُستعملَ هذه الأدوات الرّقميّة يجد نفسَه أمامَ شَكْل جديد من اشْكال المحتوى، يتكامَلُ مَعَ المُحتوى الوَرَقِيّ التقليديّ. وبالفعْل، تُتيحُ التكنولوجيا الرقمية إمكانية جديدة، ألا وهي تقنيةُ «الرّابط» التي تسمح بالانتقال من محتوى إلى محتوى آخَر، إمّا بهَدَف تعْميق مفْهُوم ما، أو لاكتشاف محتويات لم تكُنْ مُتَوَقَّعَة في بداية القراءة. إن أهمية الإمكانات التي يتيحها المجالُ الرّقْميّ تتجلى في كونه يوفر أعْداداً كبيرة من مواد القراءة التي لا تتوفّر عليْها حتى كُبرياتُ المَكْتَبات. واليوم، يتجاوز مجموع الكتب والوثائق المُتاحَة والقابلة للتَّصَفُّح على الإنترنت كلّ ما يُمكن أنْ يتخيَّله أكثر القَيّمين على المكتبات جُرْأَةً؛ علاوَةً على أنّ معظم هذه المحتويات يُمكن الولوجُ إليْها مَجّانًا.

غَيْرَ أنَّ القراءَةَ الرّقْميّةَ لا يمكن أن تحل محل القراءَة التقليديّة على الحامل الوَرَقي. ذلك أن القِرَاءَةَ على حامل وَرَقِيّ تُؤَدِّي إلى تَمَثُّل ذِهْنِيٍّ أفْضَلَ للمُحْتَوَى المَقْرُوء، وبالتالي تحَقُّقُ فهْمًا أكْبَرَ بالمُقارَنَة مع القراءَة على حامل رَقْميٍّ، حسب خبراء ودارسين في المجال[9]. كما أن قِرَاءَةُ الكُتُب والنُّصُوص الطّويلة أو المُعَقّدَة على كل من الحامل الوَرَقِيِّ أو عبر الأنترنيت، تتطلب في كِلْتا الحالتيْن، بذْلَ مَجْهود على مستوى التّركيز والتذكُّر والقُدْرَة على تحْديد الشُّخُوص داخلَ النُّصُوص الأدَبيّة، كالرّوايات والقَصَص. وهو أمْرٌ يَغْدو مُسْتحيلاً إذا لَمْ تَكُنْ مَهاراتُ القِرَاءة المَرْجعيّة مكتَسَبَةً مِنْ قَبْلُ، أوْ إذا كانَت القراءَةُ الرّقْميّةُ صعْبَةً للغايَة أو غَيْرَ مُرِيحَة. إنَّ الاستفادة القصوى من القراءة على الحامل الورقي ومن القراءة الرقمية هي في الأساس قضية تربوية، ويتعين بعد ذلك إيجاد توازن بين الصنفين من القراءة.

8 – المصدر: وزارة الثقافة والاتصال.

9 – دراسةٌ نُشِرَتْ في عَدَد دجنبر 2013 من المجلة الدولية للأبحاث في مجال التربية، شَمَلَتْ تلاميذَ من المُسْتَوى الابتدائي، ودراسةٌ مماثلةٌ أجْرَتْهَا جامِعَةُ ماريلانْدْ بالولايات المُتّحَدَة الأمريكيّة على مجموعة من الطّلَبة

ومن جهة أخرى، يطرحُ الكتابُ الرقميُّ (e-book)، بالنظر لخَصَائصِه التقنية والاقتصادية، تحدّيات جديدَةً لقطاع النشر. بحيث باتَ على الناشرينَ، أمامَ أنماط الإنْتاج والتّوزيع والنشر الخاصّة بالكتاب الإلكترونيّ، العَمَل على إعادة التفكير في مهنتهم ومُلاءَمَة عَرْضِهِمْ. أمّا في المغرب، فإنّ قطاعَ الكتاب الرّقميِّ لا يزالُ في مراحِلِه الأُولى. وَحَسَبَ وزارة الثقافة والاتصال، فإنّ حِصّةَ الكُتُب الرّقمية مِنْ مجمُوع العناوين المعْروضة في المعرض الدولي للنشر والكتاب، في دورة سنة 2018، قَدْ بَلَغَتْ 2 في المائة فقط.

إنّ التّطَوُّرَ الذي نجم عن ظهور وانتشار المكتبةُ الرّقْمية عبْرَ العالَم ينبغي أنْ يحض السُّلطات العُموميّة بالمغرب على العَمَل على المُحافَظة على التُّراث الوَطَنيّ (الكُتُب والمَجَلّات والْجَرَائد وكلّ أنْواع الأعْمَال الفِكْريّة) وَضَمان حِفْظ وَنَشْر الإنْتَاج الفِكْريّ والثقافي الوَطَنيّ، وَوَضْع رَهْن إشارَة القُرّاء، داخلَ المَغْرب وخارجَه، رصيدًا من الوثائق أكْثَر ثراء. كما يمكنُ لقطاع الثقافة والاتصال أنْ تُفَكِّرَ في تزْويد شَبَكَة القراءة العموميّة (المكتبات العمومية) بمنَصَّة رقميّة تَكْفُلُ اقتسام المَوارِد الرّقْمية التي تتوفّرُ عليْها. من جانبِه، يُمْكن لقطاع التربية الوطنية أنْ يربطَ بيْنَ المكتبات المدرسيّة، كي ينشئ مَكْتبة مدرسيّة وطنيّة رقمّية تكون في خدمة التلاميذ على مَدار اليوم وفي مجمُوع تُرَاب المَمْلَكَة. ومنْ ثَمّ، فإنّ من شأن الأداةَ الرّقْميّةَ، التي تُعتبرُ وسيلةً بسيطةً ومُنْخفضةَ التّكْلُفة ومستخدَمة على نطاق واسع من لدن الساكنة، أن تمثل آلية هامة من أجل تسريع الولوج للكتب الإلكترونية ومضامين أخرى للقراءة أو تطوير القدرات في مَجالِ القِرَاءَة، وذلكَ بفَضْلِ برامج معْلوماتيّة خاصّة بالتعلُّم أو بالمساعدة على الولوج للمحتويات الرقمية المكتوبة. كما أن التكنولوجيا الرقمية أحدثت أنماطا جديدة للقراءة تقوم على اسْتعمال نصوص قصيرة وعلى التفاعل المباشر بين الأشخاص.

II. توصيات: من أجل النُهوضِ بالقراءة بشكل ناجِعٍ ومُسْتدامٍ ومُدمِجٍ

في ضوء تحليلُ وَضْعِيةِ مُختلف المُكوّنات المُتَعَلِّقة بإشْكاليّة النُّهُوض بالقِراءَة (الأُسْرَة، المدرسة، المكتبات المدرسيّة والعُموميّة، سلسلة القيمة المتعلّقة بالنّشر، المُحيط السّوسيو-اقْتِصَاديّ)، وكَذا المُبادَرَات المُتَّخَذَة على المُسْتَوَى الوَطَنِيِّ والجِهَوِيّ والمَحَلِّيِّ للرّفْع مِنْ مُستوى «القِرَائِيّة»، عِلاوَةً على الدُّرُوس المُسْتَفادَة مِنْ بعْض المُمَارَسات الجَيِّدَة على الصّعيد الدَّوْلي، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جملة من التوصيات التي تتوزع كالتالي:

تَوْصياتٌ ذاتُ طابَعٍ اسْتْرَاتيجيٍّ:

1. **جعل النهوض بالقراءة من بين الأولويات الوطنية وإدراجها ضمْن السّياسات العُموميّة.**

- إعْداد إطارٍ تشريعي ومُؤسّساتيّ خاصّ بالنّهوض بالقراءَة.
- تنظيم مناظَرَة وطنيّة حول القِراءَة في ووظائفها المُختلفة، مِنْ أَجْلِ إعْداد سِياسَة مُنْدَمِجَة ومُشْتَرَكَة بيْن مختلف الفاعلين المعنيّين، تعْمل على تنسيق مختلف المبادرات الخاصة بالنُّهُوض بالقراءة.
- تنزيل هذه السّياسَة في شكْل مُخطّطات عَمَل، وذلكَ مِنْ خِلال إعْداد عُقُود-بَرامج تتعلّقُ بالنّهوض بالقِرَاءَة مع مختلف القطاعات الوزاريّة المَعْنِيّة، لا سيّما في قطاعات الثقافة والاتّصال والتربية الوطنيّة والتكوين المهني والأُسْرَة والتضامن والمُسَاوَاة والتنمية الاجتماعية. ويتعَيّنُ أنْ تَتَضمّنَ هذه العُقودُ مَجْمُوعَةً مِنَ التّدابير تَهُمُّ:
  - الانْخِرَاط الفِعْلِيّ للسلطات العمومية في تنفيذ السِّياسَات ومُخطّطات العَمَل الرّامية إلى النُّهُوض بالقِرَاءَة.
  - تشجيع مُمارسات القراءة داخلَ الْوَسَط العائِلِيّ، بما في ذلكَ التحسيس بأهمّيّة القِراءَة وَخَلق أَنْشِطَة مُناسبَة للشّبَاب وللأشْخاص ذَوي الاحْتياجات الخَاصّة، وتيْسير ولوج ضعاف البَصَر والمكفوفين إلى قراءة النصوص الورقيّة بوسائل ملائمة.
  - إعادَة تَأْهيل المَكْتَبَات المَدْرسيّة، من خلال تَزْويدها بمَوَارِدَ وَثائِقيّةٍ جديدةٍ، وتعْزيز منْظُوماتِهَا المَعْلوماتيّة، والرَّبْط فيما بيْنَها في إطار شَبَكَاتٍ.
  - تطوير برامج تتعلّق بالتّكْوين في مجال مِهَن الكتاب.
- دعم المجتمع المدني من أجل تنفيذ برنامج على مستوى كل جماعة ترابية، يهدف إلى تشجيع القراءة في مختلف الدعامات؛
- جعْل قضيّة النّهوض بالقراءَة وَرْشًا أساسيًّا في الجهوية المتقدمة والتنمية التُّرابيّة، من خلال التّشْجيع على إعْدَاد اتفاقيّات بيْنَ الجِهَات وبين الدّوْلَة في إطار مُخطّطات التّنْمِيَة الجِهَوِيّة، وذلك بالتّرْكيز على العَالَم القَرَوِيِّ وعلى الشَّبَاب المُنْحدرينَ مِنْ أوْسَاط مَحْرُومَة أو ذوي الاحتياجات الخاصّة، فَضْلاً عنْ إعادَة التّفكير في دَوْر المكتبات (خارج وظيفة إعارة الكُتُب) من أجْل مُلاءَمَتها مع التّحَوُّلات الاجتماعيّة وَمَعَ تطوُّر انْتظارات المُرْتَفقينَ.

- على مُستوى الجماعات التُّرابيّة، تخصيص ميزانيّة للنّهوض بالقِراءَةِ في كل جماعة أو مجموعة من الجماعات.
- تَشْجِيعُ القطاع الخاصّ (في إطارِ المسؤوليّة الاجتماعيّة للمقاولات) على الاستثمار في تطوير المكتبات المدرسية والمراكز الثّقافيّة، وكذلك في خلق فضاءاتٍ خاصَّةٍ بالقِرَاءَة في مُخْتَلَفِ أماكِنِ العَيْش.
- دعم الأبْحاث في مختلف التَّخَصُّصَاتِ (الجهاز العصبي ، السّوسيولوجيا، الأنثروبولوجيا) حول المواضيع التي تَهُمُّ عالم القِرَاءَة.

توصياتٌ ذات طبيعة عملية

لقد غيرت الثورة الرقمية وتطور الأدوات المتصلة، بكيفيّة جذريّة، عمليّة الولوج إلى المعلومات والمَعارِف وأَشْكال التّواصُل. كما أنَّ هَذِهِ الأَدَوات تتسم بكونها سَهْلَةُ الاسْتعمالِ وَغَيْرُ مُكَلِّفَةٍ ومُنْتَشِرَةٌ على نطاق واسعٍ بيْن المواطنين. وفي هذا الشّأن، يُوصي المَجْلِسُ بما يلي:

1. **تشْجيعُ الفاعلينَ العُموميّين والقطاع الخاصّ على اسْتعمالِ جميع الأَدَواتِ والتّطْبيقات، الرّقْميّة بوَجْهٍ خاصّ، لتحْسينِ وتوْسيعِ مُختلفِ أشْكالِ القراءَة. وينبغي في هذا الإطار العمل على :**

- التّشْجيع على خَلْقِ مُحْتوىً رَقْميٍّ مُلائم للقرَاءة على الأنترنيت، ينسجم ويتَماشَى مَعَ الأسَاليب والصِّيَغ الجديدة للقراءة والّذي يُقَدّم للقُرّاءِ تَنَوُّعَ الإنْتاج المَكْتُوب، ولا سِيّما ما يتعلّقُ بالإنْتاج المغربي.
- في إطارِ الخدمة العُموميّة، وبشَرَاكةٍ بين الفاعلين في ميدان الاتصالات وقطاعي الثقافة والاتصال، يتعيّنُ إنْشاءُ مَكتباتٍ مجّانيةٍ على شبكةِ الإنترنت للنّهوض بتُراثنا الثّقافيِّ الوطني والتُّراث العالَميِّ.
- إحْداثُ شَبَكَةٍ للْمَكْتبات القائمة حاليا ودعم الجمعيات والطلبة المتطوعين من خلال توْفيرِ تكْويناتٍ في مجالِ مِهَنِ المَكْتَبَات، ومُواكَبَة مُرْتَفقي هذه المَكْتَبَات.
- تمكين ضعاف البصر والمكفوفين، من الولوج إلى الأرشيفات والأرصدة الوثائقية العمومية بواسطة استعمال تقنية «برايل» وتقنيات أخرى بديلة توفرها التكنولوجيا الحديثة.
- إطْلاق مُبادَرَةٍ وطنيّةٍ لتَشْجيع المُقاوَلاتِ النّاشِئة المُنخَرطة في مجالِ خلق أدواتٍ وتطبيقاتٍ رَقْميّة لدعم القراءة، وذلكَ مِنْ أجْلِ إشراك أكبر عَدَدٍ من الأشْخاص في عمليّة القراءة، مع أخْذِ حاجياتهم الخاصّة بعين الاعتبار.
- دَعْم تنفيذ برامج للبحث في مجالِ الذّكاءِ الاصْطِناعيِّ، الّتي تَرْمي إلى تَعْزيز وظائف القِرَاءَة؛
- تشجيع تطْويرِ أدَوَاتٍ مُبتكرة ترْمي إلى مُحارَبَةِ الأمّيّة بكيفيّةٍ جذْريّة، وإلى تحْسين جَوْدَةِ التّعَلُّماتِ ومنْظُوماتِ تَقْييمِ مُكْتَسَبَاتِ المُتَعَلِّمينَ.

- تخْصيص فضاءٍ رَقْميّ (مواقِع رقْميّة، أَدَوات تفاعليّة مُساعِدَة) من أجْلِ دَعْمِ واقتسام التجارب بيْنَ المكتباتِ ومِهْنيّي النَّشْر.
- إعداد برنامَج للتّكْوينِ والمُواكَبَة من لدن المكتبة الوطنية للمملكة المَغربيّة، من أجل دعم ومواكبة المكتبات على الصعيدِ الوطني.

2. تعزيزُ إنْتاجِ الكتاب وتوْزيعُهُ

في هذا الإطارِ، يَعْتبرُ المَجْلسُ أنّه من الضّرُوريّ:

- دعم قطاع النّشْرِ ومُخْتَلف المَشَاريع المتعلّقة بالكتابِ، مِنْ خِلالِ اعْتِمَادِ تَدَابير تَحْفيزيّة، وَدَعْم مُؤلفات الكُتّاب المَغاربَة، قصْدَ المُساهَمَة في تَوْفير الكتابِ للجميعِ.
- تشْجيعُ نّشْرِ وتوزيع مؤلفات الكُتَّاب المغاربة من خلال إرساء برامج تشجيعية وتَدَابير تَحْفيزيّة، مثل منح الجوائز وتوفير الدّعْم لمختلف فئات المؤلفات.
- تَمْكين المؤلِّفين مِنْ وَضْعيّة اعتباريّة تشجّع على الإبْداع وتوفّر لهم حقوقاً اجتماعيّة ومِهْنيّة.
- تحفيز الصّحف على نَشْرِ نُسْخَة إلِكْتْرُونيّة لِمُحْتَوَياتها.
- تنظيم أنْشِطَة مُنتظمة للنهوض بالقِرَاءة (وبالكِتَابة) داخلَ المَدْرَسَة (مُسابقات بيْن المدارس، إحداث جوائز تشجيعيّة، إحداث أنْديَة ثقافيّة، الخ)، وذلكَ بتَعَاوُنٍ مع جمعيات آباءِ أولياء التّلاميذ والمجتمع المدني والمُؤَلِّفين وَمِهْنِيّي النشر والجماعات التُّرابيّة.
- تنظيم حَمَلاتٍ على الصّعيدِ الوَطَنِيّ للتّعريفِ بالإصْداراتِ الجديدة.
- خلْقُ مُنافَسَة من خلالِ إطلاق طلبات عروض موجهة للهيئات الجمْعويّة أو المُقاوَلاتِ لاقتراح مشاريع تنشيط في مُختلف أماكِنِ العَيْشِ (الخزانات، مَقاهِي القِرَاءَة، أَمَاكِن العَمَل...).
- وضْع أَجَنْدة سَنويّة لتنظيم أسْبوع وَطَنِيّ للقِراءَة، بمشاركة مختلف القطاعات المعنية (قطاع الثقافة، المجتمع المدني، المكتبات المهنية، المكتبات المدرسية والجامعية...)

ملاحق

الملحق 1: لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المُكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام

رئيس اللجنة	أمين منير علوي
المقرر	عبد الله الدكيك
الأعضاء	أحمد عبادي نبيل عيوش أحمد بهنيس محمد بنشعبون مصطفى بنحمزة محمد بن قدور لطيفة بنواكريم ليلى بربيش علي بوزعشان لحسن حنصالي أرمان هاتشويل عبد العزيز إيوي مصطفى اخلافة عبد الله المتقي ألبير ساسون محمد واكريم احجبوها الزبير
الخبير الدائم	مصطفى النحال

المُلحق 2: لائحة الشّخصيات التي تَمَّ الإنْصاتُ إليْها

عبد القادر الرتناني	**ملتقى الكتاب**
إلهام الزهيري	**مطبعة المعارف الجديدة**
فوزي السلاوي	**مكتبة خدمة الكتاب**
حمودة بوغالب	**مجموعة مكتبة المدارس**
مايت أزوران	**مؤسسة ثيربانتس، الرباط**
رشيدة رقي	**شبكة القراءة بالمغرب**
أسماء اللبار	**مؤسسة البنك الشعبي**
عبد الرحمان حنصال	**الرئيس السابق لجمعية دعم المكتبات القروية**
عزيز دادان	**جمعية ألف**
فؤاد شفيقي	**وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي**
بنعيسى زغبوش	**جامعة سيدي محمد بنعبد الله، فاس**
إدريس خروز	**المدير السابق للمكتبة الوطنية للمملكة المغربية**

الملحق 3: مراجع بيبليوغرافيّة

- Ahmed Massaia, *Un désir de culture, Essai sur l'action culturelle au Maroc*, Editions la Croisée des chemins, Casablanca, 2013.
- CESE, *Inclusion des jeunes par la culture*, Auto-saisine n° 3/2012.
- CESE, *Lieux de vie et action culturelle*, Auto-saisine n° 10/2013.
- *Fostering a culture of reading and writing, Examples of dynamic literate environments*, UNESCO, 2017.
- Frédéric Mitterand, Présentation des propositions pour le développement de la lecture, *Département de l'information et de la communication du MCC*, 30 mars 2010, www.culture.gouv.fr.
- Le magazine scientifique, *Social Science & Medicine*, 2016.
- Aicha Nouri et Mohamed Sammouni, *Les pratiques culturelles des Marocains*, étude réalisée entre le 17 décembre 2015 et le 30 juin 2016.
- Sylvie Octobre, Deux pouces et des neurones. *Les cultures juvéniles de l'ère médiatique à l'ère numérique*, Paris, La Documentation Française, coll. « Questions de culture », 2014.
- United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland. *Bookstart, Fostering a culture of reading and writing, 2017*.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الريـــاض، 100 10 – الربـــاط
الهاتف : 00 03 01 538 (0) 212+ الفاكس : 50 03 01 538 (0) 212+
البريد الإلكتروني : contact@ces.ma